

Distr.
GENERAL

S/1997/452
12 June 1997

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم برفقته رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بشأن ممارسات مندوب الولايات المتحدة في لجنة ٦٦١ الهدافة إلى عرقلة تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وتأخير وصول إمدادات الغذاء والدواء والمواد الإنسانية المدنية الأخرى لشعب العراق.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع رسالة السيد وزير الخارجية كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة من
وزير خارجية العراق إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن استرع عنيكم إلى أن قيام ممثل الولايات المتحدة في لجنة ٦٦١ بعرقلة وتأخير تمشية العقود في اللجنة بشكل متعمد خلال الا (١٨٠) يوماً الأولى لتنفيذ مذكرة التفاهم وأسباب سياسية مبitione ضد الشعب العراقي، من خلال تقديم اعترافات مفتعلة وغير مسوغة لتعليق ورفض الكثير من العقود المقدمة إلى اللجنة مما أدى إلى تراكم العقود المعلقة والمرفوضة وخلق فجوة كبيرة في انتسابية إقرار العقود ووصول المواد إلى الشعب العراقي. حتى العاشر من حزيران/يونيه ١٩٩٧ بلغ عدد العقود المقدمة إلى سكرتارية اللجنة (٦٦٩) عقداً لم تتوافق اللجنة إلا على (٤٠٩) عقداً منها فقط، بينما بلغ عدد العقود التي علقتها الولايات المتحدة (١٦٦) عقداً. وهو ما أدى إلى تأخير وصول السلع إلى العراق لخمسة أشهر متتالية من أصل ستة أشهر هي المدة الزمنية المحددة في القرار ٩٨٦ لبيع النفط العراقي بقيمة ملياري دولار وشراء السلع وتوزيعها على الشعب العراقي.

إن أي إنسان منصف يستعرض الاعتراضات التي يقدمها مندوب الولايات المتحدة لتعليق ورفض العقود فإنه سيجد أنها ليس مفتعلة وغير مسوغة فحسب، بل أنها تتصرف بالتعسف واللامعقولية التي يرفضها المنطق. خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٧ على سبيل المثال علق مندوب الولايات المتحدة ثمانية عقود مقدمة من بلجيكا، المانيا، الصين، فرنسا، تركيا وتونس وذلك (التوضيح كيفية مراقبة المواد لحين تواجد كافة الملاحظين في أماكنهم وأدائهم لعملهم). ولا يخفى على سعادتكم أن هذه الذريعة غير منطقية وغير مقبولة، حيث أنها جاءت من المندوب الأمريكي، بعد خمسة أشهر من التنفيذ الفعلي لمذكرة التفاهم ووصول (١٣٩) ملاحظاً من ملاحظي الأمم المتحدة وهو يتمتعون بحرية الحركة على الأرض لتنفيذ مهامهم كما يتمتعون بمحاصنات وامتيازات الأمم المتحدة التي نصت عليها مذكرة التفاهم وتم تجهيزهم بمنظومة اتصالات كاملة خاصة بمكتب منسق برنامج الأمم المتحدة في العراق وهم يستخدمون مطار الحبانية في حركتهم من وإلى العراق دون عوائق ولا توجد أية عوائق على حركتهم لملاحظة عدالة التوزيع وتقديم كفالة الإيرادات كما أكد على ذلك تقرير السيد (ياسوشي أكاشي) وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية المقدم إلى مجلس الأمن أثر زيارته الميدانية للعراق للفترة من ٣ أيار/مايو ١٩٩٧ إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٧ لغرض متابعة مستوى تنفيذ القرار ٩٨٦ في العراق. كما أكد هذه الحقيقة تقرير سعادتكم المقدم إلى مجلس الأمن بموجب الفقرة (١١) من القرار ٩٨٦ (S/1997/419) والمؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

إن المندوب الأمريكي لم يكتف بتقديم اعترافات غير منطقية على العقود، بل أنه يتخذ موقفاً تعسفياً صارخاً عندما يعلق ويرفض الكثير من العقود بدون تقديم أي سبب لذلك وهي عقود أدوية وأغذية ذات طبيعة إنسانية مدنية ملحة للشعب العراقي الذي يعني من استمرار الحصار الشامل المفروض عليه منذ سبعة سنوات متتالية. وإن عدم تقديم أي سبب لتعليق أو رفض تلك العقود لا يفسر على أنه تعسف

العقد ٤٤ مع فييت نام لتجهيز رز
العقد ١٢٥ مع النمسا لتجهيز رز
العقد ٤٥ مع النمسا لتجهيز سكر
العقد ٤٠٥ مع روسيا لتجهيز سكر
العقد ٨ مع الأردن لتجهيز شاي سيلاني
العقد ٩ مع الأردن لتجهيز شاي سيلاني
العقد ١٣٢ مع روسيا لتجهيز حليب أطفال
العقد ١٥٧ مع تركيا لتجهيز أكياس بلاستيك للطحين
العقد ٢١٧ مع بلجيكا لتجهيز معدات تفريغ الحبوب من الباخر
العقد ١٧٧ مع فييت نام لتجهيز رز
كما أن المندوب الأميركي ألغى عدداً من العقود بعد تعليقها لمدد مختلفة مثل:
العقد ٢٠ مع فييت نام لتجهيز رز
العقد ٢١ مع السودان لتجهيز سكر وفاصوليا
العقد ٢٤ مع الأردن لتجهيز زيت الطعام
العقد ٢٥ مع الأردن لتجهيز منظفات
العقد ٢٦ مع الأردن لتجهيز صوابين
العقد ٣٠ مع الأردن لتجهيز سكر
العقد ٦٦ مع الأردن لتجهيز طحين
العقد ٢٥١ تجهيز أدوات احتياطية للشاحنات
العقد ٤٢٦ تجهيز أدوات احتياطية للجرارات الزراعية من الصين
العقد ٤٣٤ تجهيز قابلو كهربائي من الأردن
العقد ٤١١ تجهيز بطاريات من الصين
العقد ٤٨٢ تجهيز إطارات من الصين
العقد ٥٦٨ تجهيز أدوات احتياطية لمكائن дизيل من بولندا
العقد ٣١٢ تجهيز سيارات تصريف مياه مجاري من إيطاليا

لقد قام مندوب الولايات المتحدة أيضا بتعليق عدد مهم من العقود الطبية بلغ أكثر من (٤٠) أربعين عقدا بذرية عدم وجود مواد هذه العقود في القائمة المصنفة بخطة الشراء والتوزيع. وبعد تدقيق القوائم المصنفة ثبت وجود مواد هذه العقود في القائمة المصنفة ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

العقد ١٦٩ مع الشركة البريطانية SMITH KLINE
العقد ١٧٠ مع الشركة البريطانية " "
العقد ٢٠٢ مع الشركة الأردنية JPM
العقد ٢٢٧ مع الشركة البريطانية SMITH KLINE
العقد ٢٣٦ مع الشركة الفرنسية ROUSSEL
العقد ٢٣٨ مع الشركة الفرنسية " "
العقد ٣٠٦ مع الشركة البريطانية MERCK
العقد ٢٣٢ مع شركة POUL MARIENFALD
العقد ٣٣٥ مع شركة B. BRAUN
العقد ٣٣٦ مع شركة " "
العقد ٣٨٧ مع شركة ZENECA
العقد ٣٥٦ مع شركة CIBA GENGU
العقد ٣٥٩ مع شركة " "
العقد ٢٣٣ مع شركة DANLM
العقد ٢٤٢ مع شركة ECOM
العقد ١٤٣ مع شركة APM
العقد ٢٢٢ مع شركة FAKO
العقد ٣٨٩ مع شركة AMERSHAM
العقد ٣٩٠ مع شركة " "
العقد ٤٤١ مع شركة JORDAM MEDICANE
العقد ٤٥٧ مع شركة B. BRAUN
العقد ٣٠٠ مع شركة MISK
العقد ٣٠٩ مع شركة SN
العقد ٣٢١ مع شركة NOVATIS
العقد ٥٣٧ مع شركة BIOMENIEUK
العقد ٥٦٩ مع شركة SEPTO DENT
العقد ٣٦٩ مع شركة BIOTERT
العقد ٥٩٦ مع شركة CILAG
العقد ٣١٨ مع شركة VREMYA

كما قام ممثل الولايات المتحدة في لجنة ٦٦١ بتعليق العقود الطبية (٤٢٨، ٣٩١، ٢٥٣، ٤٢٩، ٥٥٣) بذرية أنها تحتوي على بضاعة مجانية أو نماذج أدوية طبية FREE MEDICAL SAMPLES. وهذه الذريعة ما هي إلا تثبت للمنهج الذي تتبعه حكومة الولايات المتحدة في عرقلة التنفيذ السلس لمذكرة التفاهم وتعطيل تمثيل عقود الشراء في لجنة ٦٦١ حيث أن وجود البضاعة المجانية ونماذج الأدوية الطبية في العقود الدوائية عرف طبي تجاري معتمد تعامل به كل دول العالم، إذ تقوم مؤسسات الأدوية بتوزيعه على الأطباء لغرض التعريف بمنتج الشركة والتعریف بالدواء ومحتوياته واستخداماته وتفاصيل علمية أخرى تفيد في عملية علاج المرضى، ولا يخلو مكتب أي طبيب في العالم بما فيها مكاتب الأطباء في الولايات المتحدة ذاتها من مثل هذه النماذج الطبية التي عادة ما يعطيها الطبيب لمرضاه، فضلاً عن أن موضوع نماذج الأدوية الطبية قد تم بحثه بين وزارة صحة جمهورية العراق ووحدات الملاحظة القطاعية والجغرافية ومكتب منظمة الصحة العالمية في بغداد وتم التوصل إلى صيغة توزيعها وبنفس الأسس التي تتم بموجبها توزيع الأدوية الأخرى وعلى جميع محافظات العراق بما فيها المحافظات الشمالية الثلاث على أساس عدد السكان لكل محافظة وعدد الأطباء فيها.

إن ما أوردناه آنفاً من حالات وأمثلة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن السبب الرئيسي والأساسي في عرقلة تنفيذ القرار ٩٨٦ وتأخير وصول إمدادات الغذاء والدواء والمواد الإنسانية المدنية الأخرى بموجب هذا القرار ومذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والأمم المتحدة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ هو عرقلة وتأخير تمثيل عقود في لجنة ٦٦١ من قبل مندوب الولايات المتحدة في اللجنة لأسباب باتت معروفة للجميع الأمر الذي يجعل المسؤلية الرئيسية في هذا البطل الشديد والمتعتمد في التنفيذ تقع على عاتق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم آلية لجنة ٦٦١ كأدلة سياسية ضد العراق وبذرائع هي في كل الأحوال ذرائع غير مقبولة وتعسفية.

إننا ندعو سعادتكم وانطلاقاً من مسؤولياتكم في تطبيق القرارات ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) ومذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والأمانة العامة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، لدعوة حكومة الولايات المتحدة للكف عن استخدام لجنة ٦٦١ في تعويق تمثيل عقود باستخدام حجج ومبررات واهية وغير مسوقة تحقيقاً لأهداف سياسية مبيبة القصد منها إطالة معاناة الشعب العراقي الذي يخضع لحصار شامل منذ سبع سنوات.

نرجو توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وتفضلاً بقبول وافر التقدير والاحترام.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق

- - - - -